لكلِّ زمان دُوَل

المشرق والمغرب:
تَدافُعُ مجتمعات وتَزاحُم ذاكِرات

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

أمم للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

صفحة بيضاء في الأصل

لكلِّ زمان دُوَل

المشرق والمغرب:
تَدافُعُ مجتمعات وتَزاحُم ذاكِرات

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

أمم للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

أُمم للتَّوثيق والأبحاث
كانون الأول ٢٠١٧
هاتف: ٥٥٣٦٠٤ ١ ٩٦١ + | صندوق بريد: ٢٥ ـ ٥ الغبيري بيروت ـ لبنان
www.umam-dr.org | info@umam-dr.org | www.memoryatwork.org

كانَ إصْـدارُ هـذه المطبوعـة، وتنفيذُهـا، بالتعـاون بيـن مؤسَّسـة أُمَـم للتَّوثيـق والأبحـاث ومؤسَّسـة فريدريـش إيبـرت، وبدعـم مـن هـذه الأخيـرة. علـى أنَّـهُ، فـإنَّ الآراءَ الـواردةَ فـي هـذه المطبوعـة لا تعكـس بالضـرورة المواقِـفَ الرَّسْـميَّة لمؤسَّسـةِ فريدريـش إيبـرت بَـلْ تنطـق عـن أصحابهـا.

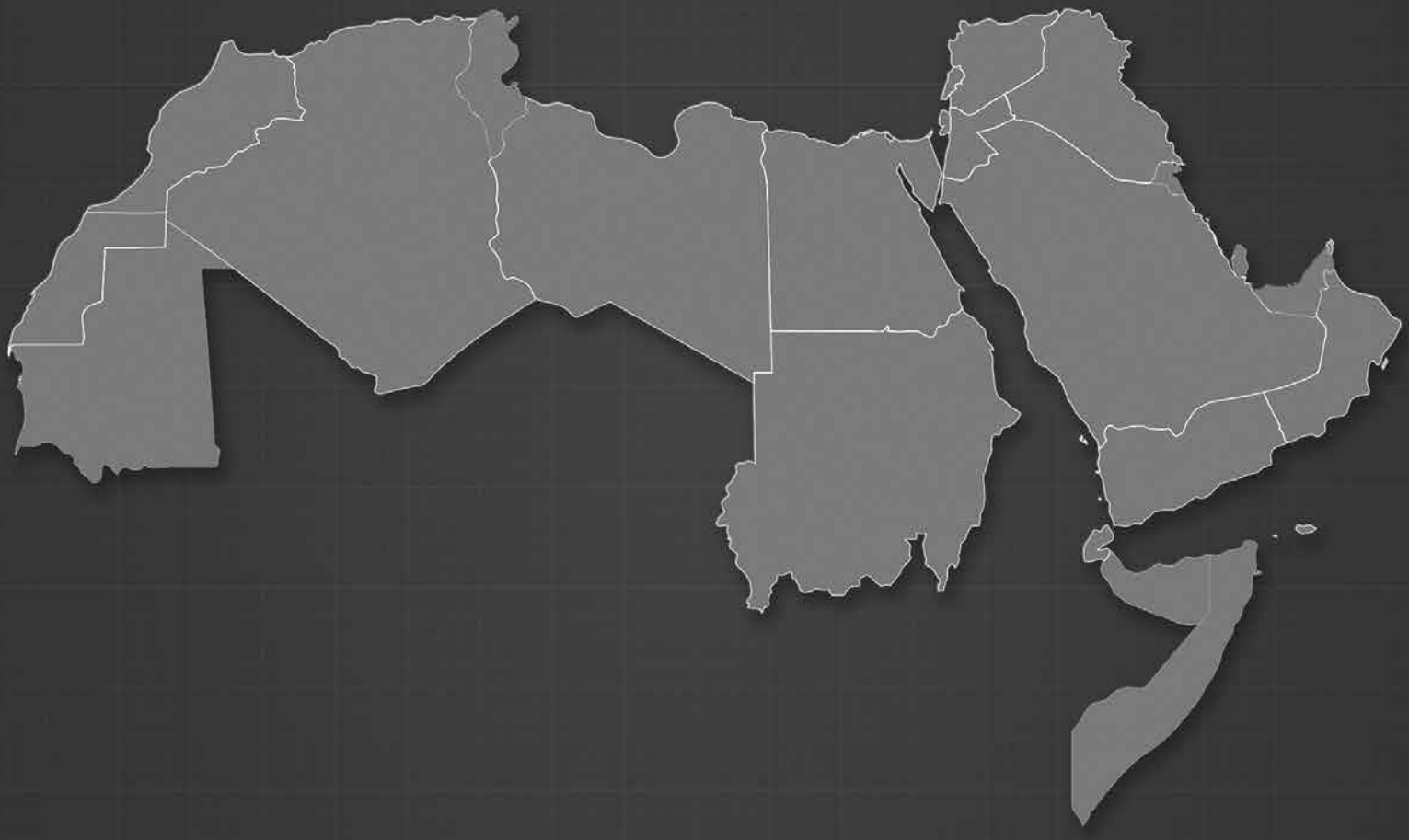

في الأسباب الموجبة لهذا المؤتمر وخطته

صفحة بيضاء في الأصل

في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٤، استضافَتْ مُؤسَّستا **فريدريش إيبرت** و**أُمَم للتَّوثيق والأبحاث**، في بيروت، مُؤتمرًا تحت عنوان **لِكُلِّ زَمانٍ دُوَل ـ المَشْرِق والمَغْرِب: تَدافُعُ مُجتمعاتٍ وتَزاحُمُ ذاكِرات**.

تابَعَ هذا المُؤتمرُ مُبادراتٍ شتّى اضطلعت بها، خلال السَّنوات الماضية، في نطاقات جغرافيَّة مُتعدِّدَة، كلٌّ مِنَ المؤسَّسَتَيْن على حدة، ــ مُبادراتٍ مدارها على قضايا الذّاكرة والنِّزاع، وعلى نحو أوسع، على قضايا «العدالة الانتقاليَّة».

اسْتَلْزَمَ الإعدادُ لهذا المؤتمر الذي جَمَعَ ناشطين وناشطات من ثلاثة عشر بلدًا من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وعددًا من الخبراء الدوليين، ــ اسْتَلْزَم من المؤسَّسَتَيْنِ الدّاعِيَتَيْن مُراجعةً للمُقاربات المتعددة التي تَبَلْوَرَتْ في كُلِّ واحِدٍ مِنْ هذه البلدان سِيّانَ تحت عنوان «الإصْلاح» أم تحت عنوان «الانتقال» ــ وسِيّانَ نُسِبَ الفَضْلُ في هذه البَلْوَرَةِ إلى هيئاتٍ مدنِيَّةٍ أو إلى مُؤسَّساتٍ حكومات. ونُسارِعُ إلى القول بأنَّ هذه المُراجعةَ التي كان القيامُ بها في سبيل الإعداد لهذا المؤتمر ليست، بالطَّبْعِ، بالجهدِ الذي يُغني الاضطلاعُ به، لمرة واحدة وحيدة، عن الاستمرار فيه، بل إنَّ المثابرةَ عليه، ــ أي تَيْويمَ هذه المراجعةِ وتَيويمَ الخلاصاتِ المُسْتَخْلَصَةِ منها ــ هي الشرطُ الذي لا بُدَّ منه لمُواكَبَةِ ما نَشْهَدُ عليه من سَيْرورَةِ عمليَّةِ «الانتقال» هذه، وما نشهد عليه من نجاحات، (ولو قليلة)، تُحَقِّقُها، ومن تَعَثُّراتٍ تُمْنى بِها. فهذه المُراجَعَةُ الدَّوْرِيَّةُ هي البوصلة التي لا بُدَّ مِنَ الرُّجوع إلَيها لِكُلِّ السّاعين إلى أنْ تصل بلدان هذه المنطقة من العالم، وهذه المنطقة عمومًا، إلى شيء مِنَ الاستقرار الاجتماعيِّ والسياسيِّ، لا من الاستقرار الأمني فحسب، وإلى أنْ يَلوحَ في أُفُقِها شيء يُشْبِهُ المستقبل الذي يمكن الوثوق باستدامته.

فَمِمّا لا سـبيلَ إلى إنكارِه أنَّ الغليانَ الذي تُسَـجِّلُه موازينُ الحَرارةِ في المَشْرِقِ والمَغْرِبِ منذ سـنواتٍ هو غليانٌ غيرُ مسـبوق. وإذ يأخذ هذا الغليانُ أحيانًا، بل أحيانًا كثيرةً، أشـكالًا دمويَّةً غَيْرَ مسـبوقةٍ بدورها، فليست الدَّمَوِيَّةُ، ولا سيّما الدمويَّةَ المشـهديَّةَ، التعبيرَ الوحيدَ عنه. وكما يُضَلِّلُ نَفْسَـهُ مَنْ يَحْسَـبُ أنَّ هذا الغَلَيـانَ مُقبلٌ على الفُتور بفضل تدابيرَ أمنيَّةٍ يَتَوَسَّـلُ بها هذا النظامُ أو ذاك، أو حتّـى بفضلِ تضافُرِ جهود أمنيَّةٍ لِدُوَلٍ عِدَّة، يُضَلِّلُ نَفْسَـهُ مَنْ يَحْسَبُ أنَّ التَّوَصُّلَ إلى حُلولٍ سياسـيَّةٍ مُجَرَّدةٍ كفيلٌ وحده بأنْ يحذف سـنواتِ الغليان هذه، وكلّ الملابسـات التي أدَّت إليها، مِنْ ذاكرة الشـعوب والجماعات، وبأنْ يعتبرها في حُكْمِ ما لم يكن.

بناءً عليه، حَسْـبُ المرء ألا يكونَ مِنَ الرّاجميـن بالغيب، وألا يكونَ مِنَ المؤمنين إيمـان العجائز بأنَّ الخوارقَ الأمنيَّةَ والعسـكريَّةَ تُغَيِّرُ وَجْهَ التاريخ، ليُسَلِّمَ، رَغْمَ الدِّماءِ المَسـيلَةِ على جوانب هذا الغليان، ورَغْـمَ الفظائع التي تُرافقه، بأنَّ ما يشـهده العالَمُ العربيُّ اليوم، هو جزءٌ لا يتجزّأ، وجملةٌ لا سـبيل إلى شـطبها، من ماضي هذه المنطقة وحاضرها ومسـتقبلها؛ وبهـذا المعنى، ومهما كابر المُكابرون، فما نشـهده هو فصولٌ مُتَتالية من عمليَّةٍ انتقاليَّـة، قد تطولُ أو تقصر، وليسَ لأحدٍ أنْ يَتَنَبَّأَ بخواتيمها.

قد يبدو في الجَزْمِ بأنَّ المَشْـرِقَ والمَغْرِبَ في خضمِّ عمليَّة انتقاليَّة شـيء من التَّفاؤل السّـاذج، لا سيما مع امِّحاء الوُجْهَةِ/الوُجْهات التـي ينهجها هذا الانتقال، ومَعَ غياب أي تقدير للمُدَّة التي قد يسـتغرقها؛ والحـال أنَّهُ كذلك، ولكن الأوْلى أنْ يُحمَلَ هذا التفاؤل السـاذَجُ على محمل الثَّمَنِ الذي لا بُدَّ من تسـديده لكلِّ من يعتبر نفسه، (تعتبر نفسـها)، معنيًّا/معنيَّة بما يجري، ومِنْ ثَـمَّ معنيًّا/معنيَّة بعدم الاكتفاء بالوقـوف موقف المتفرّج/جة، بل مُلزمًا بمحاولـة فهم ما يجري، وكيف أنَّ «الرَّبيع» أزهـر هنا، وانقلب إلى ضده هناك أو تقمَّـصَ قميصَ حربٍ أهليَّة هنالك.

لَيْسَ مَنْ بِوُسْـعِهِ أنْ يدَّعي بأنَّ التمرين علـى عَقْلِ الأمور والإحاطةِ بها ذو أثر مباشـر على مجرى الأمور، أو على سرعة تطوّرها، ولكن مما لا شـكَّ فيه أنَّ الخَوْضَ في هـذا التَّمرينِ، والدَّعْوَةَ إليه، هو جزءٌ من المُشـاركة في ما يجري. بل الأرجحُ أنَّ هذا التمرين هـو المُضادّ الحيويّ بامتياز لنزعة سـادت خلال الأعوام الماضية وتميّـزت بـ«المُصادَرَة على المطلوب».

فمـع تفتُّح بواكير «الرَّبيع» في عدد من دول الشـرق الأوسط وشمال إفريقيا، بدا

بعض صُنّاع الرأي، وصُنّاع القرار، شِبْهَ مُتَيَقِّنينَ ممّا سوف يؤول إليه ما بدأ أواخر عام ٢٠١٠ من غَلَيان، وأخذوا يَصِفونَ الوصفاتِ المعلَّبَةَ لإدارة «الانتقال».

ومن أبرزِ الأمثلةِ على «المُصادَرَة على المستقبل» ما اختلف على مصر منذ ٢٥ كانون الثاني (يناير) ٢٠١١ حتى اليوم. فبعد انتخاباتٍ، (انتخابات ٢٤ حزيران (يونيو) ٢٠١٢)، لَمْ يَتَرَدَّد بَعْضُهُم في وَصْفِها بأنَّها الأولى من نوعِها، وَصَلَ على متنها إلى سدَّةِ الرِّئاسَةِ مُرَشَّحُ جَماعَةٍ (إسْلامِيَّةٍ) لا فكاك بين سيرتها وبين تاريخ مصر، وبدا معها أنَّهُ من الممكنِ للمجتمع، ولعمليَّةٍ سياسيَّةٍ ديمقراطيَّةٍ، أنْ يسيرا معًا، يدًا بِيَد، وبدا معها أيْضًا أنَّ معادلةً تجمعُ بين «الإسلام السياسيّ» وبين «الحداثة السياسيَّة» قد بزغت بضمانة التَّوْق الجامع بين المصريّين إلى التغيير، انقلب المشهد رأسًا على عقب. ففي ٣٠ حزيران (يونيو) ٢٠١٣، بعد نحو عام على تلك الانتخابات، قامت في مِصْرَ مظاهراتٌ، لا تتدنّى حجمًا عن تلكَ التي أطاحَتْ بـ«النِّظام البائد»، (نظام مبارك)، تُطالب باستقالة الرئيس المُنْتَخَب إلى آخره مما كان، ومما لا نحتاج إلى بيانه بالتَّفاصيل المملة...

والحال أنَّ مصرَ ليست النموذج الأوْحَد على التواءِ العمليَّة الانتقاليَّة في العالم العربي وتَعَقُّدِها. فسوريا، على غرار مصر، تصلح مثالًا على وجه آخر من هذا التعقيد والالتواء. لقد كانت سوريا آخر الدول العربيّة التحاقًا بـ«الرَّبيع»، ولعلَّ هذا التأخّرَ هو ما زَيَّنَ لبعضِهم أنْ يَتَوَهَّمَ بأنَّ التغيير فيها سوف يمضي، على هَدْيٍ من السَّوابق التي سُجّلت في عدد مِنَ البلدان العربيَّة، في خطٍّ مستقيم ينتهي إلى قيام نظام انتقالي ما؛ ولكنَّ الجهلَ بواقع الحال السوري، أو التَّجاهُلَ المقصودَ للعبة المصالح الإقليميَّة، سرعان ما كذَّبا هذه الانتظارات، وها هي سوريا تقف اليوم شاهدًا على انتفاضةٍ بدأت شعبيَّةً سِلْمِيَّةً وانتهت حربًا أهليَّة... بل قل حربًا لا أكثر ولا أقل يبدو فيها السوريون أقَلَّ المشاركين فيها تأثيرًا على مسارها.

مقول القول إنَّ العمليَّةَ الانتقاليَّة في العالم العربي تُثْبِتُ اليوم تلو الآخر أنَّها لا تتبعُ ذاك «السِّياقَ المَنْطِقِيَّ» الذي حلا للبعضِ أنْ يُصَوِّرَها عَلَيْه؛ وبهذا المعنى فإنَّ ما يشهده العالم العربي ليسَ مجرَّد تحدّيات ذات طبيعة محلِّيَّة بل يعبّر أيضًا عن تحدٍّ نظريٍّ لمفهوم «الانتقال» بحدّ ذاته. وخير دليل على ضرورة التوقف عند هذا البعد من أبعاد المشهد العربي أنَّه، لزمن قريب، كان يمكن الرهان، بَعْدُ، على أنَّ الدولة في بعضِ بلدانِ العالم العربي، كالعراق واليمن، تصلح أنْ تكون شريكًا في العمليَّة الانتقاليَّة. والحال أنَّ بعض المؤسسات، في

العـراق واليمن، حاولت، فعلًا، أنْ تقوم بهذا الدور، وتجربتها تسـتحقُّ المراجعة، ولـو أنَّ الانزلاق إلى حالات من النزاع المسلح، أشـبه بالحرب الأهليَّة أحيانًا، وبالحـرب المفتوحة أحيانًا أخرى كان أسرع من محاولات الانتقال...

وإنْ يُطِلّ المرءُ من خلال ما تَقَدَّمَ من مفرداتٍ على المغرب العربي، فسرعان ما سوف يتبدّى له أنَّ المشهد هناك ليس أقلّ تعقيدًا. ففي حين تبدو ليبيا، ونزاعاتها المتناسلة، أقرب إلى المشرق منها بمحيطها، يمكن القول إنَّ نجاحَ المغرب وتونس في تقديمِ نموذجٍ انتقالي ناجحٍ إلى حدٍّ بعيد في سِلْمِيَّتِهِ يُعَمّقُ الهوّة بينهما وبينَ ما نُجمله تحت عنوان «المشرق»، حتّى ليمكن القول إنَّ هذا النجاح، إذا ما استمرَّ، قد يكونُ سببًا كافيًا لإعادة النظر بمفهومِ «الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» بوصفه مفهومًا جامعًا لشعوبِ هذه المنطقة.

هو كذلك ولكنّ مكرَ التاريخِ لا حدود لهُ، ولسوء الحظّ، فإنَّ ما يُقَرِّبُ اليومَ بين هذين البلدين وبين المشرق العربي هو، بمعنًى ما، أسوأ ما ينتجهُ المشرق من ظواهرِ تطرّفٍ دينيّ لا يبدو أنَّ تونس والمغرب هما في منأى عنها.

على وجه الإجمال، هذه هي المقدمات التي انطلق منها المؤتمر والتي حاول من خلال جلساته التطرُّق إليها ومعالجتها.

عمليًا، تركّزت المداخلات والنقاشات خلال يومي المؤتمر على المحاور التالية:

• تقويم أنماط التحوّل في المشرق والمغرب العربيّين مع استفاضة في بيان واقع العمليَّة الانتقاليَّة في كلّ بلدٍ على حِدة.

• قضايا الذاكرة. فكلّ بلدٍ من بلدانِ المشرق والمغرب العربيّين ينتج اليوم سرديّاته المتعدّدة، والمتصادمة أحيانًا، عمّا يجري فيه؛ وهذه السَّرْديّات تستحضر بدورها رواياتٍ لا تقلّ تصادمًا عن الماضي وبهذا المعنى، فإنّ قضايا الذاكرة هي في الصَّميم من اللحظة الانتقاليَّة التي يعيشها العالم العربي.

• التوثيـق. نظرًا إلى ازدهارِ مفاهيمِ حقوق الإنسـان والمساءَلة فإنَّ التوثيقَ قد أصبحَ جزءًا لا يتجزّأ من نشـاط المجتمع المدني، ومن نشـاط الجماعات السياسيَّة بما فيها تلك التي لا تُسَـلِّمُ بمفهومَيْ حقوق الإنسـان والمساءلة وفقَ منطوقهما الغربي؛ (الإسـلاميّون عمومًا). وإن أضفنا ما تُتيحُهُ وسـائل التواصل الاجتماعيّ من إمكانيَّة حفظٍ وتواصل، نخلصُ إلى السـؤال الصعـب: ما العَمَل بكلِّ هذا القَدْر من التوثيق/من الذاكرة؟

• العدالة الانتقاليَّة. يأتي في أحد أدبيّات الأمم المتحدة ما مفاده أنَّ «العدالة الانتقاليَّة لا تتفتّحُ في فراغٍ سياسي ولكن في بيئات انتقاليَّة». رَغْمَ بداهة هذه الملاحظة، فمن فضائلها ما تُذَكِّر به من أنَّ تقويمَ أحوالِ بلدان المشرق والمغرب يستدعي بالضرورة تقويمًا لما أنجزتهُ هذه البلدان، ولما أخفقت فيه، على مستوى تَدَبُّرِ مفاهيم العدالة الانتقاليَّة، (السياسات، التشريعات، مبادرات المجتمع المدني، المعوقات)، وهذا أيْضًا ما اقْتَرَحَ المُؤتمرُ على المشاركين فيه التوقف عنده.

• العنف وتركاته. خلال العقود الماضية نُسِبَ معظم العنف الذي وقعَ على شعوب هذه المنطقة إلى الأنظمةِ الاستبداديَّة. اليوم، ومع انحلال مركزيَّة العنف في عدد من الدول، تَعَمَّمَ إنتاجُ العنف ونشره. ومِن ثم السُّؤال: كيف السَّبيل إلى إدارة هذه التَّرِكات وما يترتّب عليها من تحدّيات مجتمعيَّة وقانونيَّة؟ وكيف السبيل، إذا من سبيل، إلى احتواء ما يتراكم من تركات عنف تحت أنظارنا؟

هـذه هي أبرز المحاور والأسـئلة التي حـاول المؤتمـر أنْ يعالجها وأنْ يتطرَّق إليها.

علـى غرار المُراجعـةِ التي مَهَّدَت لهذا المؤتمـر والتي لـم نَتَرَدَّد في القول، في مسـتهل هـذه الكلمة، بأنَّنـا انطلقنا منها علـى بَيِّنَةٍ من أنَّها لـن تلبث أنْ تحتاج إلـى تَيْويم، لا نتـردَّد في القول، اليَوْمَ، بأنَّنـا نرى إلى هـذا المؤتمر على أنَّهُ كان محطَّـةً من محطـات المراجعة الدوريَّة التـي تدعو إليها، بـل تفرضها، ما تتدحرجُ إليه الأمور في الشـرق الأوسط وشمال إفريقيا.

قـد تبـدو المنطقة اليوم في وادٍ وما كانـت عليه عنـد انعقاد المؤتمر في وادٍ آخر. بمقدار مـا تَصِحُّ هذه الملاحظة، يَصِـحُّ حَمْلُها على محمل السَّـبَبِ الموجب، اللاحـق، لمـا كان من انعقاد مثل هذا المؤتمر، وعلى محمل السَّـبَبِ الموجب للمُثابـرة على مُراجعـة الحاضر فلا نُفاجأ بـه، بالحاضِـر، متى دخل في ذمّة الماضي!

صفحة بيضاء في الأصل

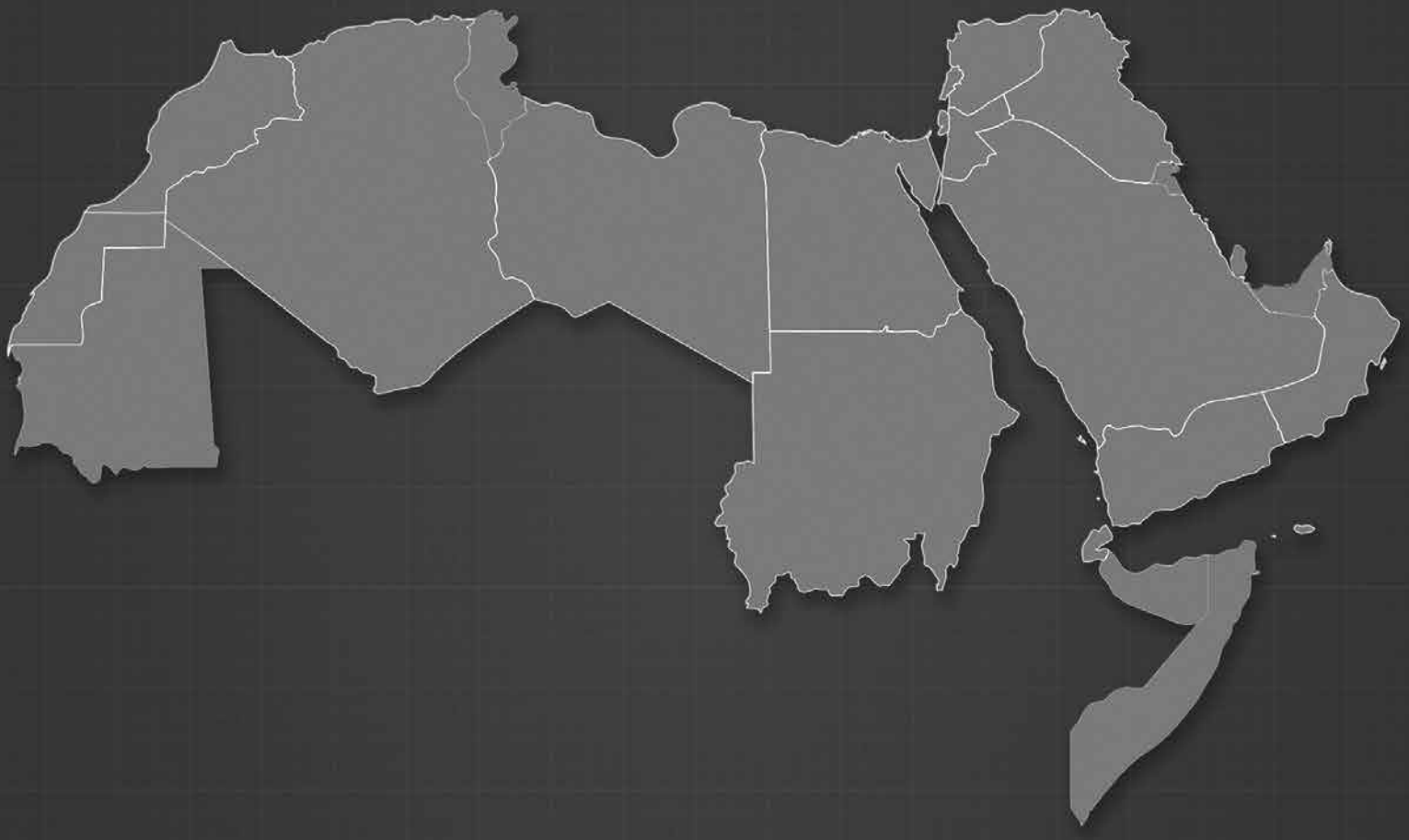

استهلال

صفحة بيضاء في الأصل

كلمة آخيم فوكت

مؤسسة فريدريش إيبرت

صباح الخير، وأهلًا وسـهلًا بكم في لبنان.

باسـم **مؤسَّسة فريدريش إيبرت** أُرَحِّب بكم جميعًا ولكن اسـمحوا لي أنْ أخصَّ مِنْ بينكم أولئـك الذين واللواتي تكبّدوا عناء السَّـفَر، سواء أكانت البلدان التي جاؤوا منهـا قريبة أم بعيدة.

خـلال يوميـن اثنين، نلتقي هنا، في بيروت، لنناقش إشـكاليّات الانتقال والتحوّل على مسـتوى المنطقة ــ الشَّرق الأوسط وشمال إفريقيا.

سوف نناقش مسـائل تتعلَّق بكيفيَّة التعاطي مـع الماضي، وكيفيَّة معالجة تركاتـه وعيوننا على الحاضر وعلى المستقبل.

خـلال العقدَيْن الماضِيَيْن رأينا عددًا مِنَ التَّجـارب ذات التَّعلُّق بموضوعنا هذا في أنحـاء مختلفة من العالم: في جنوب إفريقيا كما في كمبوديا وتشـيلي وتيمور الشـرقيّة والبوسنة. أُعَدِّدُ هذه البلدانَ ولا أنسـى، بطبيعة الحال، البَلَدَ الذي أجيء منه والذي كُـتِبَ عليه أنْ يخوض، مَرَّتَيْنِ متتاليتين، غمـار مراجعة تاريخيَّة أليمة: الأولى بعـد القضاء على النظام النّازي عام ١٩٤٥، والثانية بعد سـقوط جدار برلين عام ١٩٨٩.

في كلتا المرَّتَيْنِ كُـتِبَ على ألمانيا أنْ تُـكِبَّ على القضايا التي سـنحاول معالجتها خلال هذيـن اليومين، والتي يُمْكِنُ إدراجها تحت عنوانَيْـنِ عريضَيْنِ اثنَيْن: العدالة

والذاكرة. وليس ما تتميّز به ألمانيا عن سواها من البلدان هو الماضي الذي كُـتِبَ عليها مواجهته فحسب، وإنَّما الطرق التي أفضت بها إلى ذلك: ففي المرّة الأولى فُرِضَ الأمرُ على ألمانيا فَرْضًا، أما في المرّة الثانية فبادرت إلى ذلك مِنْ تلقاء نفسها.

ولا أُفْشي سِرًّا إنْ قُلْتُ إنَّني من أبناء ذلك الجيل الذي لطالما استصعب، بسبب من هذا الإرث المُزْدَوَجِ الثقيل، الإحالةَ إلى بلده بِفَخْرٍ واعتزاز. هو كذلك، ولكن دعوني أُشاطركم الرَّأي بأنَّني، على ضوء ما أُتيح لي أنْ أتعرَّف عليه من تجارب شعوب وبلدان أخرى ــ ولو أنَّ المقارنةَ بين تجارب الشعوب والبلدان محكومة بالنسبيَّة ــ دعوني أشاطركم الرَّأْي بأنَّني أعتقد أنَّ ألمانيا قدَّمت نموذجًا يستحقّ التَّوَقُّف عنده. وإذ أُقارن التجربة الألمانيَّة بسواها فلا يُظَنَّنَ أنَّني أقْصِدُ دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دون سواها من بلدان العالم. إنَّ تفكيري، عند المقارنة، يَتَّجِهُ، في الحقيقة، وفي عداد ما يَتَّجِهُ إليه، إلى عدد من البلدان الغربيَّة: إلى فرنسا وإرثها الكولونياليّ، وإلى الولايات المتّحدة وسكانها الأصليّين وهكذا.

لن أُطيل عليكم ولكن اسمحوا لي قبل أن أعطيَ الكلام إلى زميلي لقمان سليم أن أُقَدِّمَ لكم لمحة موجزة عن مؤسَّسة فريدريش إيبرت، آملًا أنْ تجدوا في هذه اللمحة ما يغني عن الاستفاضة في بيان سبب اهتمامها بقضايا التحوّل السياسي.

تُعَدُّ مؤسسة فريدريش إيبرت، التي تتسمّى بهذا الاسم تخليدًا لذكرى فريدريش إيبرت (١٨٧١ ـ ١٩٢٥) السياسيِّ الألمانيِّ الذي وصل إلى رئاسة الحزب الديمقراطيِّ الاجتماعيِّ الألمانيِّ عام ١٩١٣، والذي انْتُخِبَ عام ١٩١٨رئيسًا لأوَّلِ جمهوريَّة ألمانيَّة، جمهوريَّة فايمار، ــ تُعَدُّ مؤسَّسة فريدريش إيبرت مِنْ أعرق المؤسسات الألمانيَّة إذ كان تأسيسها في عام ١٩٢٥. وبعد أقل من عقد على ذلك، في عام ١٩٣٣، حظر النازيّون نشاطاتها ولكن ما هي أنْ سقط النظامُ النازيُّ حتّى عادت إلى سابق عهدها على أيدي جيل جديد مِنْ المؤمنين بالقيم التي قامت عليها وللدِّفاع عنها. وعليه فإنَّ لمؤسَّسة فريدريش إيبرت، اليوم، حضورًا في ما يزيد على مائة بلد من بلدان العالم.

في عداد المسؤوليّات التي أُتيحَ لي أن أتولّاها، شغلت، لسنوات، وعلى وجه التحديد حتى عام ٢٠٠٢، منصب المدير المقيم لمكتب فريدريش إيبرت في المملكة المغربيَّة. ولا أبالغُ إن قلت إنَّ مؤسَّستنا كانت من المؤسسات الرائدة في الدعوة إلى ورش عمل ومؤتمرات أُريد منها مساعدة المجتمع المغربيِّ على مواجهة التركة الثقيلة لما يُسَمّى هناك «سنوات

الرصاص»، ولعلّي لا أبالغ أيْضًا إن زعمتُ أنَّ هذه النشاطات التي يعود الفضل فيها، أيضًا، إلى آخرين كثر غيرنا، مهّدت السبيل إلى إنشاء «هيئة الإنصاف والمصالحة» التي شكَّلت بحدِّ ذاتها تجربة فريدة في المنطقة. وللعلم بالشيء، ليس إلّا، دعوني أضيف أنَّ اهتمامَ فريدريش إيبرت لم يَقْتَصِر في هذا المجال على الشَّرق الأوسط وشمال إفريقيا فحسب، ففي عام ٢٠٠٥ نظَّمت المؤسّسة في برلين مؤتمرًا دوليًّا حول كمبوديا، وأزعم أيضًا أنَّ هذا المؤتمر كان له قبل وبعد.

بالعودة إلى الشَّرق الأوسط وشمال إفريقيا لا أدَّعي، مع كلّ ما يجري من حولنا، أنَّ لديَّ الكثير لأقوله. بل الأولى بي، وبزملائي، في محضركم، أنْ نستمع إليكم، وإليكنَّ، باعتباركم المعنيين قبل سواكم بمصير هذه المنطقة وأصحاب التجربة المباشرة، والمعرفة الميدانيَّة بما يتوالى من تطوّرات.

على أنَّه، مِنَ المفيد لربما أنْ نتوافق ابتداءً على أنَّ المساراتِ الانتقاليَّةَ، سواء أكانت على المستوى السياسيِّ أم المستوى الاجتماعيِّ، هي مسارات متواصلة، وأنَّ ما يعنينا التَّمَلّي منه خلال هذا المؤتمر هو مَحَلُّ «الماضي» من هذه المسارات. ولكنَّ «الماضي»، كما تعرفون جميعًا، لا يمضي دائمًا بيسر وسهولة، ومع تَشَبُّثِ الماضي بالإقامَةِ بين ظَهْرانَي مُجْتَمَع ما تُفَرِّخُ الأسئلة الصعبة وفي الطليعة منها، لربما: ما العمل بـ «الماضي» في بلد تتواصل فيه النزاعات؟ وكثير من بلدان المنطقة أمثلة حيَّة على ذلك! أو: ما العمل بـ «الماضي» في بلد ترفض فيه السلطات القائمة اعتبار الماضي موضوعًا جديرًا بالرعاية؟ وهكذا...

لن أكرّر المُكَرَّرَ من أنَّهُ لا حلول جاهزة، ولا حلول سحريَّة، ولكن دعوني أُلِحُّ على أنَّ مؤتمرنا إنَّما يطمح في المحلِّ الأوَّل إلى أنْ نتبادل الأفكار والخبرات لا أن نَتَتَرَّس وراء أفكار مسبقة أو أحكام جزئيَّة.

أكتفي بهذا القدر وأدع المنبر لزميلي لقمان سليم من مؤسَّسة أُمَم للتوثيق والأبحاث التي يحمل هذا المؤتمر، بِشَخْصِهِ وبِشَخْصِ مونيكا بورغمان وزملائهما، تَوْقيعَها أيضًا.

صفحة بيضاء في الأصل

كلمة لقمان سليم
أُمَم للتَّوثيق والأبحاث

صباح الخير وأهلًا وسهلًا بكم وبكنَّ جميعًا.

أكرِّر الشكر لكم ولكنَّ على تلبيتكم دعوتنا إلى هذا المؤتمر الجامع، وأسارع إلى توجيه الشكر إلى **مؤسَّسة فريدريش إيبرت** بشخص الصديق الأستاذ آخيم فوكت على اختيارها **أُمَم للتوثيق والأبحاث** شريكةً في تنظيم هذا المؤتمر في بيروت.

كما يعرف معظمكم فإنَّ أُمَم للتوثيق والأبحاث ليست بالغريبة عن أورشليم، وفي سجلّها سنواتٌ طويلة من العمل على قضايا العنف والذاكرة والنزاعات وحلِّها والعدالات المُمْكِنة في أعقاب النزاعات ــ بما فيها العدالة الانتقاليَّة.

صحيحٌ أنَّ نشاطَ أُمَم تركّز خلال سنواتها الأولى على لبنانَ وشؤونهِ وشجونهِ ولكنَّ هذا الأُفُقَ سرعانَ ما اتَّسعَ وتَوَسَّع، والحقيقة أنّه لا فضلَ لنا في ما تَوَسَّعَهُ أُفُقُ نشاطنا بل الفضلُ، إن جازَ أن أستعملَ هذه المفردة، لِما دخلَ على منطقتِنا من تطوّراتٍ لا تَني سرعتها من إدهاشِنا ومن أخذِنا على حين غرّة.

إسمحوا لي أنْ أستفيض بعض الشيء في ما أعنيهِ بذلك مُحيلًا إلى العنوانِ العربيّ الذي ينعقدُ تحتهُ هذا المؤتمر.

عنوانُ مؤتمرِنا بالعربيَّةِ «لِكُلِّ زمانٍ دُوَل» ولعلَّ هذا الجَمْعَ المقصودَ ــ دُوَل ــ أنْ يصلُحَ مدخلًا للمراجعةِ التي يطمحُ هذا المؤتمرُ إلى أن يكون إطارًا لها.

كأنّي بِنا، بالعَرَبيَّةِ، لُغَةً وثقافَةً، أمْيَلُ إلى المفرد وأكثَرُ ثِقَةً به واطمئنانًا فَتُرانا نقولُ «لكلِّ زمانٍ دولة»، ويذهب بعضُنا، من كَسَلٍ أو من ثقة عمياء بالمفرد، إلى الحديثِ عن هذه المنطقة، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باعتبارها أُمَّةً واحدة ووطنًا واحدًا وهكذا ممّا يصبّ في هذا المَصَبّ.

اليومَ، على نهايات ٢٠١٤، لا بدَّ لنا من التسليمِ، عن رضى أو عن كرهٍ، بأنَّنا، وإنْ كنّا نعيشُ في مدًى جغرافي يمكن اعتباره واحدًا فإنَّنا، في المقابلِ، نعيشُ في أزمنةٍ مختلفة... وهذه الأزمنةُ المختلفة تُنْتِجُ تحدّياتٍ مختلفةٍ أيضًا.

أزعُمُ، وزعمي هذا برسم التدبُّرِ النقديّ والنقاش، أنَّ رؤيَتَيْنِ تتصارعانِ اليوم على تشخيصِ ما تعيشهُ هذه المنطقة من أقصاها إلى أقصاها: رؤيةً ملحميَّةً تستعجلُ اليومَ الآخر بأيِّ ثمن، وأخرى ترى إلى ما يجري، كلِّ ما يجري، بما في ذلك النزاعات والحروب والدم والقتل والخراب، على أنَّهُ لحظةٌ تاريخيّة يُمكنُ الاستثمارُ فيها، والبناء عليها، وتحويلُها إلى لحظةٍ انتقاليَّة. واسمحوا لي هنا، أيضًا، أنْ أتوقَّفَ عندَ مفهوم «الانتقال»/«الانتقاليَّة».

في ثقافتِنا أيضًا يسود الاعتقاد بأنَّ كلّ ما هو انتقاليٌّ ليسَ بأصيلٍ أو قلْ، لا يملكُ من الشرعيَّةِ، ومن أوراقِ الاعتماد، ما يملكه الأبد وتملكه المراحلُ التاريخيَّةُ المديدة. ويكونُ ذلكَ رغمَ أنَّ للفظةِ «انتقال» في تراثنا التاريخيِّ مكانةً مرموقة. أليسَ أنَّ ابنَ خلدون أنزلَها منزِلةَ المصطلح في كلِّ مَرَّةٍ تحدّث فيها عن تحوُّلٍ من طورٍ إلى آخر؟

بيتُ القصيدِ إذًا، أو أحد بيوته على الأقل، أن نحمِلَ ما نحن فيه من انتقالٍ على محملِ اللحظة الأصيلةِ، بل اللحظةِ المُؤَسِسَة. فمتى ما سلّمنا بأنَّ الانتقالَ من طورٍ إلى آخر عابِرٌ مقدار ما هو مُؤَسِّسٌ، تَبَيَّنّا جَسَامَةَ اللحظة هذه، وتَبَيَّنّا، قبل ذلك، محلّ الماضي من حاضرنا الذي يبدو وكأنَّهُ يتدحرجُ دَحْرَجَةً لا يتحكّم بها أحد ولا بمسارها.

أقول الماضي ولكنَّني بالطبع أقصِدُ الماضي بصيغة الجمع؛ فكلٌّ منّا في هذه القاعة يأتي من ماض مختلف ومن تجربةٍ مختلفة ومن قراءةٍ مختلفة لهذه التجربة. هو كذلكَ ولكنني أفترضُ أنّنا، رغم هذه الاختلافات، مُتَّفقونَ على أنَّ ما يجمعُ بيننا هو تَشَوُّقٌ إلى منظومةِ قِـيَمٍ جديدة لا ندفعُ معها، مجدّدًا، الأثمانَ الباهظةَ التي رتّبتها علينا منظومةُ القِيَمِ التي أفضَتْ بنا إلى حيثُ نحن اليوم.

أجدّدُ الشكرَ لكم، ولمؤسَّسة فريدريش إيبرت، وأدعُ للأستاذ آخيم فوكت أنْ يُديرَ الجلسةَ الأولى من جلساتِ مؤتمرنا هذا.

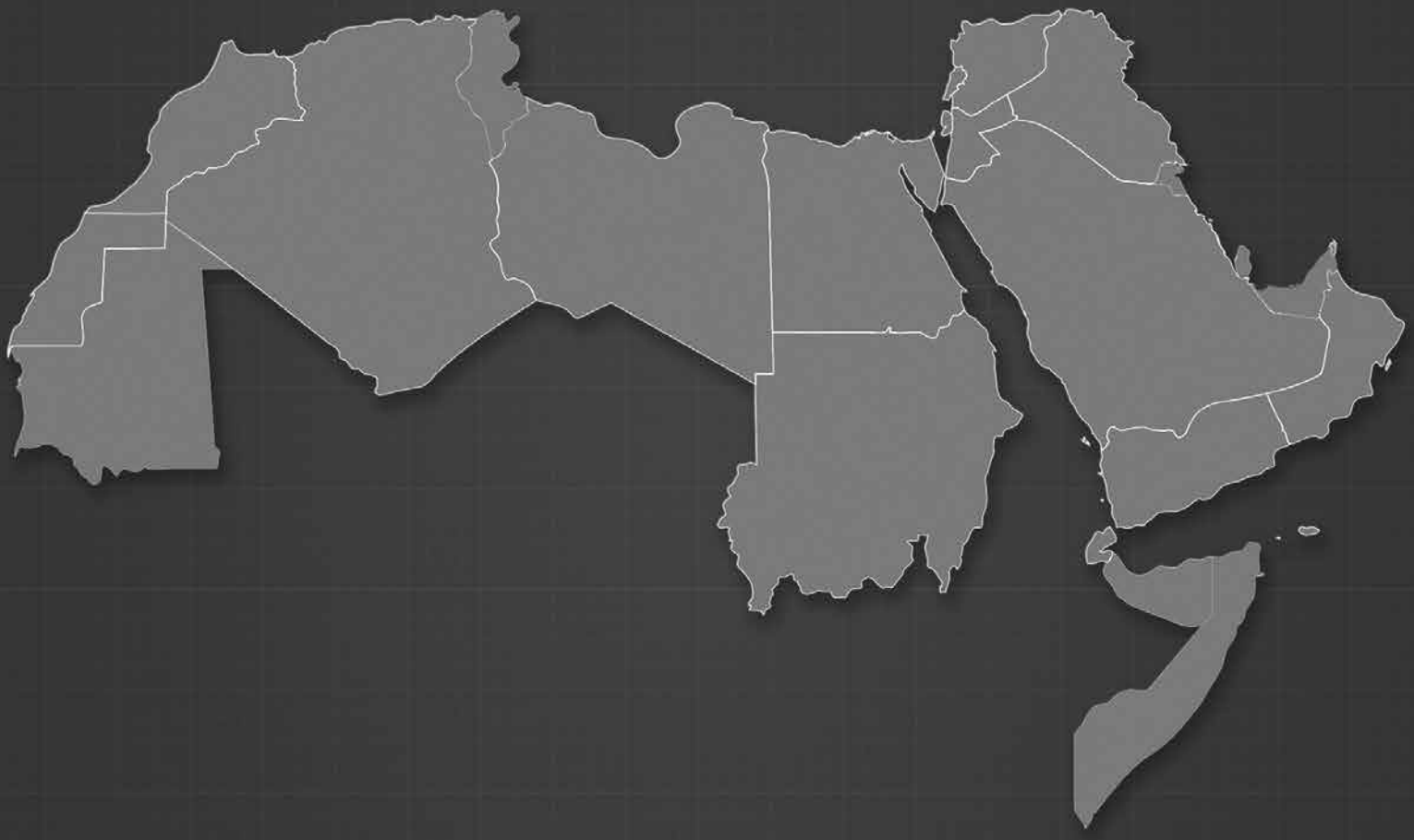

لكلِّ زمان دُوَل في لمحات

صفحة بيضاء في الأصل

يحدث هُنا وهُناك
الانتقالُ في عدد من نماذجه

ركّزت جلساتُ المحور الأول مِنَ المؤتمر على استعراض أحوالِ عددٍ من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي شهدت، وتَشْهَد، مساراتٍ انتقاليَّة مختلفة في طبيعتها. وليسَ مِنْ قبيلِ الصُّدفَةِ أن استأثرت تونس وسوريا ومصر والأردن بقسطٍ وافر من النقاش نظرًا لِما كانت تمرُّ به هذه البلدان من تطوّرات خريف عام ٢٠١٤.

تونس

على الرغم من أنَّ الكثيرينَ يُشيرون إلى تونس بالبنان بوصفها النموذج الناجح لـ «الربيع العربي» فإنَّ معظم المُشاركين التونسيّين في المؤتمر شدّدوا على ضرورة الاحتراس من المُبالغة في التفاؤل. فالحصيلةُ العامَّةُ، والطَّويلةُ المدى، للتغيير غيرُ واضحة المعالم بَعْدُ، وعليه فلا يقين جازمًا بأنَّ المَسارَ الانتقاليَّ الذي تجري عليه الأمور سوف يُلَبّي مطالبَ الناس. علاوة على ذلك، فإنَّ المعوقاتِ في طريق نجاحِ التجربة التونسيَّة نجاحًا يستحق الوصف بالنموذجي لَمْ تَخْلُ ابتداء ولا تخلو، وفي الطَّليعة من هذه المعوقاتِ عودةُ «النِّظام القديم» من خلال عددٍ من الشخصيّات إلى المشهد العام، وعَدَمُ إنجازِ الإصلاحات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة الموعودة التي كانت المُطالَبَةُ بها أحد المحرِّكات الرئيسة لانتفاضة الشعب التونسي، غير مُتناسين، بطبيعة الحال، الفسادَ واستمرارَ تغلغله في مرافقِ الحياة العامة.

علـى أنَّه، فإنَّ الإجماعَ على ضرورة التَّحَفُّظ مِنَ المُبالَغَةِ عند مُقاربةِ النَّموذج التونسـيِّ لـم تَحُلْ دون إجماع المتكلّمين على أنَّ أحَدَ الأسـباب الحاسمة في النجاح، ولو النسـبي، للتجربة التونسيَّة هو ضآلةُ التَّدَخُّلاتِ الأجنبيَّة في الشـأن التونسي. والحـق أنَّ هذه الملاحظةَ، على بدهيّتها قد فتحت بابًا للنقاش واسـعًا حولَ مفهوم «التدخّـل الأجنبيِّ» وإلى أي حَدٍّ يمكن اعتبار السَّـعي إلى نشرِ مفاهيم معيّنة كالديموقراطيَّة والحرّيات العامَّة والشـفافيَّة صنفًـا من أصناف التَّدَخُّل الأجنبي.

سوريا

في الموضوع السـوري استفاض المتحدّثون السوريّون/السوريّات في وَصْفِ الطبيعةِ السـلميَّة للثورة السوريَّة خلال أشهرها الأولى كما اسـتفاضوا في وَصْفِ الممارسات القمعيَّة التي توسّـل بها النظام لِوَأْدِ الثورة فـي مهدها. وبصرفِ النظر عمّا بَرَزَ بين المتحدّثيـن من اختلاف في وجهات النظر حول السـياق الذي واكَبَ عَسْكَرَة الثورة، وإلـى أيّ حدٍّ كان للتدخّلات الأجنبيَّة دور في ذلك، فلقد كان إجماع على أنَّ أشْـهُرًا مديدة من المظاهرات والاحتجاجات السـلميَّة كانت كافية لإقناع الحكومة بأنَّ التشـبُّثَ بمواقفها المُتَعَنِّتَة لن يؤدّي إلّا إلـى مزيد من العنف. وإذ كان لافتًا في سـياق الحديث عن سوريا تكرار الإحالة إلى النموذج الليبيِّ وما سـجّله هذا النموذج من تدخُّلٍ عسـكريٍّ أنهى حكم القذافي، فلقد كان لافتًا أيضًا التحفّظ الشـديد من طرف المشـاركين السوريّين حيال مفهوم اللامركزيَّة المُوَسَّـعَة كمدخلٍ للحل في سـوريا ولعلَّ هذا الموقف أن يعبّر عن اللحظة التي شـهدت انعقاد هذا المؤتمر أكثر منه عن اللحظة التي يُنْشَـر فيها هذا التقرير.

مصر

فـي الموضوع المصريِّ تباينت الآراء كلَّ التباين على مسـتوى التَّشْخيص. ففي حين اعتبر بعض المشـاركين أنَّهُ لا يمكن الحديـث عن انتقال على الإطلاق باعتبار أنَّ ما انتهت إليه الأمور من وصول السيسـي إلى الرئاسـة هو تعبير عن استمرار «العهد المُباركـيِّ» رأى آخرون أنَّ مصر، حتى مع السيسـي، في خِضَمِّ تَحَوّل لم تَنْتَهِ فصوله بعد. فالعدالة التي توسَّـل بها هذا العهـد، أدنى إلى التَّدْبير الثأريِّ الانتقائيِّ بحـقِّ أحد العهود «البائدة» منها بالعدالة الانتقاليَّة. اسـتطرادًا على هذا الوصف لواقـع الحال المصري انفتح النقاش بين المشـاركين مجدّدًا على قضيَّة إساءة اسـتعمال أدوات العدالة الانتقاليَّة وما تُرَتِّبُهُ إسـاءة الاستعمال هذه من مفاعيل تجعل «الماضـي» أثقل على الحاضر وأصْعَبَ على الإدارة والتدبير.

الأردن

علـى غرار بلدان أخرى، وَصَلَت أصداء الربيـع العربي إلى الأردن غير أنَّها لم تتجـاوز حدودًا معيّنة من التظاهر والاحتجاج وقد سـارعت الحكومة إلى احتـواء الموقف من خلال مجموعة من التدابير السياسـيَّة والدستوريَّة والأمنيَّة.

وإذ كان تركيـزٌ من طرف المتحدّثين على خصوصيَّة الوضع الأردني سـواء على مسـتوى التركيبة السكّانيَّة أو على مستوى القرب الجغرافي من إسـرائيل، فلقد أجمعـوا على أنَّ أحد أفعل أدوات الاحتواء التي تَوَسّـل بها النِّظام كانت التلويح للأردنيّيـن بعاقبة ما آلت إليه الأمور في سـوريا وليبيا، وقد تجاوب الأردنيّون على مـا يبدو مع هذه المقارنة الرادعة، فانحسر الحراك.

هو كذلك، ولكنَّ انحسـار الحراك من السـاحات العامّة لا يُلغي التَّوَجُّسَ من مسـتقبل «الإسلام السياسيّ» في الأردن إذ اختلفـت الآراء بين قائل بأنَّ هذا الإسـلام، شأنه في دول أخرى، شرٌّ لا بدّ مـن التَّعايـش معه وبين قائل إنَّه لم يقل كلمته الأخيرة بعد.

•

رغم أنَّ ليبيا لم تَـكُنْ من البلدان التي اسـتُعرض وضعها تفصيليًّا خلال المداخلات الابتدائيَّـة، فلقد حظيت خلال النقاش بمحـلٍّ مركزي حيث أعادَ الحديث عن التدخُّل الأطلسـي إلى بساط البحث موضـوع «العامل الأجنبيِّ» في الربيع العربي.

أمّا في التَّعْليقات على الموضوع التونسـيِّ فدارت الاسْتِفْسـاراتُ على دورِ الحياة النقابيَّة فـي نجاح الانتقال، بصرف النظر عـن الملاحظات عليه، كما دارت على الإسـلامِ التونسيِّ، وعلى حدود الحديث عن خصوصيَّة ثقافيَّة لهذا الإسـلام أتاحت له أن يُسَـلِّمَ بهزيمته في صناديق الاقتراع باعتبارها هزيمة لبرنامجه السياسـي لا هزيمة وجوديَّة تَسْـتَدعي منه الاستنفار دفاعًا عن الإسـلام مِنْ حَيْثُ هو «مقدّس» لا مَسـاسَ به. استطرادًا على ما تقدّم، وعلـى افتراض أنَّ ازدهار الحياة النقابيَّة وثقافة الإسـلام التونسي وجهان من وجوه الخصوصيَّة التونسـيَّة، كان التَّساؤل عن مدى انسـحاب هذه الخصوصيَّة على آليّات العدالة الانتقاليَّة في نسـختها التّونسيَّة وهنـا اختلفت الآراء مجدّدًا بين من اعتبر أنَّ هذه الآليـاتِ ذات طبيعة تجميليّة (ممثلًا على ذلك بالرفض المسـتمرّ لفتح أرشـيف الدولة والمؤسّسات الأمنيَّة) وبين مَن اعتبر أنَّ الاسـتثمارَ في ما تحقّق لا بُدَّ أنْ يُحقِّق المزيد.

ما العمل بكلّ هذا الماضي؟
ذاكراتٌ برسم التَّدَبُّر

دار المحور الثاني من محاور المؤتمر على قضايا الذّاكرة والعفو والمصالحة في عدد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. في هذا السياق، فرض النموذجُ المغربيُّ نفسه من حيث ريادته وما اقترحه مبكِرًا من سابقة لم تكن المنطقة قد شَهِدَتْ لها نظائر بعد. من ثم، استهل الكلام بالحديث عن التجربة المغربيَّة قَبْلَ أنْ تَوَسَّعَ في اتجاهات أخرى شملت لبنان واليمن والعراق مع التَّعْريج اسْتطرادًا على بلدان وتجارب أخرى.

المغرب

في سنة ٢٠٠٤، بعد خمس سنوات على رحيل الملك الحسن الثاني، أُنْشِئَت في المغرب لجنة أُسميت «هيئة الإنصاف والمصالحة» وأُوكل إليها التحرّي عن انتهاكات حقوق الإنسان خلال «سنوات الرَّصاص»، والسَّعْيُ إلى إنصاف ضحايا تلك الانتهاكات. وكما أنَّ النقاش حول هذه الهيئة، وحول ما أنجزته، لم ينتهِ في المغرب فلقد مَهَّدَ الحديثُ عنها وعن التجربة المغربيَّة لنقاشٍ مُسْهَبٍ بين المؤتمرين كان من أغنى ما شَهِدَه من نقاشات. فإذ أشير إلى الدور الذي اضطلعت به مؤسّسةُ فريدريش إيبرت في التَّشْجيعِ على إنشاء هذه الهيئة كان من المنطقيّ أن يعود النقاش إلى موضوع «التدخُّل الخارجيّ» ولو من زاوية «العدالة»، وقد عادَ حيثُ نَسَبَ بعضهم قصورَ هذه اللجنة في تلبية كلّ طموحات ضحايا «سنوات الرصاص» إلى كونها حلًّا مستوردًا.

من المغرب، دَرَجَ الحديث إلى التجربة التونسيَّة باعتبار أنَّ المجتمع المدنيّ التونسيّ كان شريكًا كامل الشركة في صياغة التشريعات التي تتناول تركة الانتهاكات الماضية وقضايا الذاكرة. وإذ أشير إلى عدد من مواطن النقص في هذه التشريعات، لا سيّما ما تُتيحه من إمكان التفلُّت من العقاب لمُرتكبي انتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان فلقد كان إلْحاحٌ من مُشاركين آخرين على أنّ «تونسيَّة» التشريعات الانتقاليَّة وَفَّرَتْ لها، وتُوَفِّرُ، قابليَّةً للتعديل والتطوير لم تَحْظَ بها، مثلًا، «هيئة الإنصاف والمصالحة» المغربيَّة التي غَلَب عليها طابع التسوية السياسيَّة على حساب المبادئ القانونيَّة النظريَّة.

ومِنْ جَدَلِ التسْويةِ السياسيَّة والمبادئ القانونيَّة، باعتباره جَدَلًا لا مَهْرَبَ منه، أفضى النقاشُ إلى السُّؤال عن حقّ الضحايا، لا سيّما مَنْ يشعرون مِنْهُم بالغبن، في الإصرار على المطالبة بـ«العدالةِ الكاملة» عندما لا تُلَبّي

«العدالة الانتقاليَّة» طموحهم في العدالة أو عندما تبدو العدالة الانتقاليَّة نسخة مُلَطَّفَةً عمّا يُفترض بالعدالة أن تُوزِّعَهُ بين أفراد مجتمع ما من ثواب وعقاب.

بعد هذه الإطلالة على تجربتَيْ المغرب وتونس كانت إطلالةٌ على واقع المشرق مهد لها عَوْدٌ مُستفيضٌ على إشكاليَّة الإفلات من العقاب. ففي حين تسعى العدالة الانتقاليَّة إلى تلبية الحق بالعدالة مع السعي إلى تجاوز تركة الانتهاكات الماضية، فإنَّ نجاح أي مسار انتقاليّ إنَّما يُقاس بقُدرَتِه على الحيلولة دون تكرار هذه الانتهاكات.

لبنان

أحالت المُداخلة الخاصَّة بلبنان في سياق هذا المحور إلى استطلاع مَبْنيٍّ على نتائج ١٥ مجموعة تركيز ضمّت حوالى ١٣٠ مواطنًا ومواطنة. ومن أبرز النتائج التي خَلُصَ إليها هذا الاستطلاع أنّ الرَّأْيَ السائد لدى الكثرة الكاثرة من اللبنانيّين هو أنَّ النزاع اللبنانيَّ لم ينتهِ حقًّا ومِنْ ثَمَّ فإنَّ أيَّة تدابير ذات صلة بالعدالة الانتقاليَّة غير واقعيَّة التحقّق. إلى ذلك، أكّد الاستطلاعُ المذكورُ المؤكَّدَ من أنّ اللبنانيّين، رغم استمرارهم في انتخابِ السّاسة أنفسهم، لا يمحضون الدولة من حيثُ هي كذا أيَّة ثقة.

أمّا الخلاصة مِمّا تقدّم فإنَّ المصالحة التي انعقدت بين أمراء الحرب وتكرّست من خلال مؤتمر الطائف لم تلحظ أيَّة مشاورة مع أولئك الذين كانوا ضحايا الحرب، أي عامّة اللبنانيّين؛ بِلْ إنَّ ما كان من «إنهاء» للنزاع في لبنان ذَهَبَ إلى أبْعَدَ من ذلك حيث خُيِّرَ اللبنانيّون عمليًّا بين السِّلم وبين المُساءَلَة وإذ اختاروا، من قِلَّةِ حيلةٍ، السِّلْمَ، كافأ الزعماءُ، أُمَراءُ الحرب، أنفسهم على ما تسالموه بعفوٍ عامٍّ محى ارتكاباتهم وأنزلها منزلةَ ما لم يكُن.

صحيحٌ أنَّ لبنان شَهِدَ في عام ٢٠٠٥ تطوّراتٍ مفصليَّةً على مستوى العلاقة بينه وبين سوريا التي «رَعَتْ» بثقافة نظامها الشموليِّ اتفاق الطائف ولكن هذه التطوّرات لم تُغيّر من واقع الحال الداخلي شيئًا. ورغم قتامةِ هذا المشهد فَلَقَدْ أسْهَبَ عددٌ من المشاركين في بيان المبادرات التي حَمَلتْ تواقيع منظَّماتٍ من المجتمع المدنيّ معتبرينَ أنَّ هذه المبادرات وإن لم تؤتِ أُكُلها على مستوى السياسات العامَّة والتشريعات فهي أشبه بالخميرة لأي مسارٍ انتقاليٍّ قد يأتي في المستقبل.

العراق

بعد لبنان، جاء دور العراق واسْتُهِلَّ الحديث بمقدّمة ميّزت بين فلسفة العقاب في الغرب وهي فلسفة تقوم على الردع وإعادة التأهيل، وفلسفة العقاب في العالم العربي، لا سيّما في العراق، وهي تقوم على الثأر والانتقام. بين هاتين الفلسفتين

ضاعت جهود العدالة الانتقاليَّة في العراق وقد ضُرِبَ على ذلك مثلان اثنان: محاكمة الرئيس العراقي السابق صدّام حسين واستئصال البعث. فلقد بَدَتْ الغايةُ من مُحاكمةِ صدام، أقلّه في عيونِ شريحةٍ من العراقيّين، التخلّص منه كشخص أكثر ممّا بدا أنّها محاكمة لنظام ونهج من خلال شخصهِ وشخوصِ بعض مُعاونيه. وجاءَ إعدامُهُ صبيحةَ عيد الأضحى من عام ٢٠٠٦ ليؤكِّدَ في نَظَرِ بعضِهم أن المسألةَ مسألةُ انتقامٍ لا مسألة عدالة. أمّا قانون استئصال البعث فجاءَ تطبيقه ليؤكِّد الانطباع السالف. ومِن هنا انتقل المتحدّثون عن الشأن العراقي إلى طرح السؤال المنهجيّ التالي: كيف السبيلُ إلى أخذِ الخصوصيّات الإثنيَّة والطائفيَّة والمناطقيَّة دونما الإخلال بالحد الأدنى من مُقتضيات العدالة لا سيّما متى ما أُريد لهذه العدالة أن تكونَ انتقاليَّة أي عدالةً تُـيَسِّرُ التحوُّلَ السياسيَّ من نظام إلى آخر. للأسف كان إجماع من طَرَف المتحدّثين العراقيّين على أن الضَرَرَ الذي ألحقته تطبيقاتُ العدالـةِ الانتقاليَّة في العراق باتَ جزءًا لا يتجزّأ من المشكلات التي يعيشها العراق اليوم وأن بيت القصيد، على المدى القصير، هو في استخلاص العِبَرِ من النموذج العراقيِّ فلا تتكرّر المأساةُ في مكان آخر.

اليمن

قُدَّم للحديث عن الشأن اليمنيِّ بالاستفاضة في بيان الخصوصيّات اليمنيَّة لا سيّما تلازم العنف مع التقاليد الاجتماعيَّة. فعلى مدى تاريخه الحديث عاشَ اليمن أشكالًا من انعدام الأمن باتت معه هذه الأشكال مقبولةً اجتماعيًّا وجزءًا من المشهد اليوميّ. ومتى ما أُضيف إلى ذلك استعلاء الشعور القَبَلي وظاهرة انتشار السلاح ارْتَسَم للناظر مَشْهَد لا يوحي بإمكان تبلور أيَّة محاولة عدالةٍ انتقاليَّة. على الرُغم من هذه المقدّمات، شَهِدَ اليمنُ ابتداءً من عام ٢٠١١ مجموعة مُبادرات انتهت عام ٢٠١٤ بمؤتمرٍ للحوارِ الوطنيِّ كانَ مناسبةً لنقاشِ عددٍ من البنودِ الانتقاليَّةِ من بينها مثلًا إنشاءُ لجنةٍ مُستقلّةٍ للتّحقيقِ في حوادث ٢٠١١.

صحيحٌ أنَّ هذا المَشْهَد يخرُج اليومَ، في ٢٠١٧، ومع كل ما يَشْهَدُهُ اليمن عن دائرة التَّصْديق، وصحيحٌ أيضًا أنَّ البناءَ على ما كان من مُحاولاتٍ انتقاليَّةٍ يبدو مستبعدًا، ولكنَّ العِبْرَةَ، لربّما، من النموذج اليمنيِّ، أنَّه لا بَلَدَ، مهما كانت تقاليدُه «عنيفة» وبُنيته قبليَّة، لا يستحقُّ «الانتقالُ» فيه أن يجرّب!...

فلسطين

في الشأن الفلسطينيِّ كان إجماعٌ من طرف سائر المتحدّثينَ بأنَّ العدالة الانتقاليَّة هي الممر الإلزاميِّ لأيِّ سعي إلى العدالة سواء متى ما تعلّق الأمرُ بمواجهة الاحتلال الإسرائيلي أو بالتعاطي مع السُلطة الفلسطينيَّة نفسها. ولقد كان لافتًا أنَّ العديدَ

من التحدّيات التي يُواجهها المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ، اليوم، تتناول السُلطة التي لا تخضع لأيٍّ شكلٍ من أشكالِ المساءلةِ والتي تُحاول توجيهَ المجتمع المدنيّ في الوُجهَةِ التي تُناسب أجندتها وما يدخُلُ على هذه الأجندة من تبدّلات مرحليَّة.

هذا على مستوى التحدّيات «اليوميَّة» أمّا على مستوى التحدّيات الاستراتيجيَّة فكان عرضٌ مُسْهَب لقضيَّةٍ قلّما تحظى بما تستحقُّ من اهتمام وهي تأثير تعدّدِ المصادر القانونيَّة التي ترعى حياةَ الفلسطينيّين في تعطيل آلياتِ العدالةِ. فالفلسطينيّون اليومَ يخضعونَ في حياتهم وفي مُعاملاتهم لخليطٍ من القوانين العثمانيَّة والأردنيَّة والمصريَّة والإسرائيليَّة علاوةً على ما يُمْكِنُ تَسْمِيَتهُ بالتَّشْريعات الفلسطينيَّة، ولا يخلو هذا الخليط من تزاحمٍ في النصوصِ والمُندرجات يبدو معه أنْ لا تقدّم ممكنًا على مستوى العدالة وإحقاقها قبل الاتفاق على إطار قانونيٍّ مرجعيٍّ واحد!

التوثيق والذاكرة
الحصاد كثير...

دار المحور الثالث من محاور المؤتمر على قضايا «التوثيق والذاكرة» وقد توالى على الحديث مشاركون من سوريا ولبنان والبحرين وفلسطين.

سوريا
استضافَ المؤتمرُ تجربتَيْن سوريّتَيْن اثنتَيْن تُوَثّقان، بمعنى ما، من خلال عملهما التوثيقيِّ، شيئًا من مزاجِ الثّورة السوريّة. يَجمعُ بين هذين المشروعَيْن اعتمادهما المركزيّ على الإنترنت، وتُخالِفُ بينهما المُقاربة. أمّا الأوّل فيُعرف بـ«الذّاكرة الإبداعيَّة للثورة السوريّة» وهو مشروع يسعى كما يدلّ اسمه على توثيق كلّ ما يَقَعُ تحت خانَةِ «الإبداع» لا سيّما البصريّ من منتجات الثورة ابتداءً بالشِعار أو الغرافيتي المدوّن أو المرسوم على جدارٍ إلى العمل الفنّي الذي يُقْصَدُ من ورائه وَجْهُ الفن.

أمّا المشروع الثاني فيُعرف تحت إسم «أرشيف المطبوعات السوريَّة» وهو مَسعى إلى إحصاءِ المطبوعات الورقيَّة والإلكترونيَّة التي انطلقت مع الثورة وبعدها في محاولةٍ للحيلولةِ دونَ أن تضيعَ هذه «الذاكِرة» مِنْ ذاكرات الشعب السوري.

البحرين

بعد عرضٍ تاريخيٍّ لتطوّر المسـألة البحرينيَّة من أوّل اسـتقلال هذا البلد الصغير حجمًا الاسـتراتيجي وقعًا إلى بدايات الربيع العربي التي تَرْجَمَتْ عن نفسـها في البحرين مظاهراتٍ واحتجاجات تلتها مفاوضـات بين الحكومة والمعارضة، تلاها نكـوصٌ عمّا كان الطرفان قد توصّلا إليه من نقـاط تفاقم للتصعيد ــ بَعْدَ هذا العَرْضِ التّاريخـيِّ كان حديثٌ عن المعوّقات التي تعترضُ النشـاط التوثيقيِّ البحريني وفي الطّليعـة من هذه المعوّقات أنَّ من يقومونَ بِـهِ هُم في مُعظمهم ممّن اختاروا مُغادرة البحرين بسـببٍ من الضغوط السياسيَّة والأمنيَّـة التي تُمارس عليهم. إلى ما تقدَّم، تَوَسَّـعَ المتحدّثون عن الشأن البحرينيِّ في وَصْـفِ التحدّيات التي يُواجهونها حيثُ إنَّ المطلوبَ اليوم مِنَ الناشـط الموثِّق البحرينـيِّ ليسَ أن يَتَتَبَّعَ ما يتتالى من انتهاكاتٍ لحقوق الإنسـانِ وللحرّياتِ العامّة ولكن أيضًا ما يتسـارعُ من تدميرٍ لمعالم وشـواهدَ تاريخيّة. بناءً عليه، فإنَّ التَّوثيقَ فـي الحالةِ البحرينيّة رَصْدٌ للحاضر بمقدارِ مـا هو دفاعٌ عن حق بعض الماضي في الحياةِ!

فلسطين

تناولت المُسـاهمة ذات الصّلَةِ بفلسطين مشـروع أرشيف النَّكبةِ الذي أُطْلِقَ في عام ٢٠٠٢ والذي يرمي إلى توثيق شـهادات اللاجئين الفلسـطينيّين إلى لبنان.

بدايةً، كان عرضٌ لفذلكةِ المشـروع ومفادُها أنَّه، على غرار مشـاريعَ أخرى ترمي إلى جمعِ وتدوينِ الذاكرة الفلسـطينيَّة، إنَّما يرمـي إلى المخالفة بالحجَّة والرواية الموثّقـةِ على الحملات التي تَهْدِفُ إلى شـطب الهويّة الفلسطينيّة من خلال التَّرويـجِ للفكرة القائلةِ بأنَّه لا وجودَ أصلًا للشـعب الفلسطينيّ! وإذا كان من المفهوم أنْ يُبادر بعض الإسـرائيليّين إلى التعنُّت في إنكار وجود الشـعب الفلسطيني، فليسَ من المفهومِ أن تُقَصِّرَ السـلطةُ الفلسطينيّة فـي ذلك. هذا النقدُ الذاتيُّ كانَ المحطّة الثانية التي تمكّثت عندها المسـاهمةُ المذكـورة. أمّا المحطّة الثالثة والأخيرة التي سَـبَقَتْ عرض عيّنات وشهادات، فتطرّقت إلى المعوّقات الماليَّة التي تُواجه المشـروع حَيْـثُ إنَّ العمل على «الذّاكرة» يُعَدّ ثانويًّا فـي عُرْفِ المانحينَ الّذين يَكْتفون في كثير مـن الأحيان بالنّظر إلى «الإغاثة» بمفهومها المُسـطّح مُتغافلين أنَّ العدالة تفترض أنْ يُحْسِـنَ الطرفُ المتضرّرُ صياغة قضيَّته والدفاع عنها.

لبنان

حـول جهود التّوثيق في لبنان قُدّمت مسـاهمة من شقّين: شقٍّ نظري وشقٍّ عُرِضَ خلاله لمشـروع «ديوان الذّاكرة اللبنانيّة».

في الشـقِّ النظريِّ توقّفت المُداخلة عند واقِـع أنَّ اللبنانيّين لم يُدركوا حقًّا كيف انتهـت الحرب في ١٩٩٠ ولماذا انتهت يومها. شـيئًا فشيئًا اتّضح لهم أنَّ نهاية حربهـم كانت جزءًا من صفقة إقليميّة قَضَـتْ بأنْ يُوضع بلدهم تحت «الوصاية» السـوريّة/البعثيّة يومذاك. ومِنْ ثمّ فلقد كان مـن الطبيعيِّ أن يُطْبِقَ نظامُ الوصاية على لبنان شـأن إطباقه على الشعب السـوري. وهذا ما يُفسّر كيف استُنْسِخَ أمراء الحرب زعماءً لزمن السّـلم، وكيف رُفِّعَ «طي الملفّات» لا سـيّما ملفّات الحرب، إلـى مرتبة العقيدة الوطنيّة حتى اعتُبر أيُّ نبـشٍ في ما كان من ارتكابات خلال سـنوات الحرب مسًّا بالأمن الوطنيِّ وتهديدًا للسـلم الأهلي. لم يخلُ الأمر من محاولات متكرِّرة على يَدِ أشـخاص ومجموعات لـ«مقاومة» ثقافةِ الصَّمْتِ والنسـيان ولكن في غياب إرادة سياسـيّة لم تتجاوز هذه المحـاولات أن تكونَ معالِمَ على طريقٍ طويـلٍ لا يمكنُ القولُ إنَّ لبنان قد بدأه حقًّا. بالطبع توسَّـم اللبنانيّون أنَّ إنشاء المحكمـة الدوليّة الخاصّة بلبنان للنظر في اغتيال رئيس الوزراء السـابق رفيق الحريـري وعدد من القضايا المتّصلة بهذا الاغتيال سـوف يَضَعُ حدًّا لمنطقِ الإفلاتِ من العقاب، ولكنَّ هذا التوسُّـم لم يَكُن على الأرجح في مَحلِّه باعتبارِ أنَّ سـابقةَ «العدالـة» التي أعقبت اغتيال الحريري، لم تُفلِـح، على ما ختمَ العرضُ، في وظيفتها الردعيَّة وهو ما شَـرَّعَ الباب أمام المزيد من القتـل. بعد هذا العرضِ النظريِّ التاريخيِّ، جال المؤتمرون، افتراضيًّا، في أقسـامِ «ديـوان الذّاكرة اللبنانيَّة» الذي يُعدّ، اليوم، أكبـرَ قاعدة بياناتٍ مفتوحةٍ عن «الحرب الأهليّـة» وأُجيب على ما أثارته هذه الجولة من أسـئلة عن هندسة قاعدة البيانات هـذه ومنطقِ تَيْويمها المُتواصل. تلا هذه المداخلات الأربع نقاشٌ مسـتفيضٌ تركّز على جملة من المسـائل الحسّاسة كالبحثِ فـي طبيعة الذاكرة المجتمعيّة خلال فترات النـزاع، وهل يَصِحُّ القول إنَّ هذه الذاكرة هي نفسـها إذا كان النزاع بين «داخل» و«خارج» أو بين «داخلٍ» و«داخل»، وكالبحـث في ما يُفترض بالمُوَثِّق أن يَلتَزم به من حدودٍ عند نشـره موادَّ تُوثّق مواقفَ عُنفيّـة تحت طائلةِ أن يُنتهك حَقًّا في معـرضِ إدانته لانتهاكِ حقٍ آخر، أو كالبحثِ في سُـبُلِ التصدّي لما تُقْدِمُ عليه الأنظمة أحيانًا من إتلافٍ لمحفوظاتها من خشـيةِ أنْ تُسـتخدم مُستنداتٌ من هذه المحفوظات فـي مُلاحقات قانونيَّة بحقِّ المُرتكبين. بطبيعةِ الحال لم يحسـمِ النقاشُ الجَدَل، بل بقي العديد من المسـائل معلّقة وموضِعَ أخذٍ وردٍّ غير أنّ المشـاركة الواسِعَةَ في هـذا النقاش أثبتت مقدارَ دخوله في صُلْبِ الهمـوم التي كانت وراء الفكرة من عقد هذا المؤتمر.

عن العنف وتركاته

ندوب الماضي... ندوب الحاضر...

لا يَستقيم نقاشٌ في «الماضي» وآثاره دونَ الحديث عن تركاتِ هذا الماضي من العنف والصدمات سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى الجماعات. وهذا ما دار عليه المحورُ الأخير من المؤتمر.

تصدّى للبحث في هذا المِحْور أربعةُ متحدّثين: طبيبٌ يُدير مؤسّسة لحقوقِ الإنسان في كردستان العراق، خبيرةٌ لبنانيَّة/ ألمانيَّة في الصدمات النفسيَّة، مُخرجة فيلم «تدمر» الذي يتناول تجربةَ الاعتقالِ في ظروفٍ سجنيَّة قُصوى وأحد «أبطالِ» هذا الفيلم وهو معتقلٌ سابق قضى في سجن تدمر ١٣ عامًا.

عُرِضَ بداية مُقتطف من فيلم «تدمر» أرْدَفَت المخرجة عليه بِوَصفٍ تفصيليٍّ للمراحل التي اقتضاها لـ«أبطال» هذا الفيلم، وجميعهم من المعتقلين السابقين، أن يَمرّوا بها قبل أنْ يُعَرَّضوا لتجربة إعادة إحياء تجربتهم/ تجاربهم المريرة؛ فـ«ضحايا التعذيب كما قالتْ لا يخرجونَ مِنَ السجن الماديِّ، متى ما أُتيحَ لهم الخروج منه، إلّا ليدخلوا سِجْنَ الصّمت؛ وسِجْنَ الصَّمْت ليسَ أقلُّ وطأة من السّجن المادي».

تلا هذه المُداخلة شهادةٌ للمعتقلِ السّابق بيَّن فيها كيفَ أنّ قرارهُ المُشاركة في هذا العمل لم يأتِ عفوًا حيث اقتضاه الكثير ليصل إلى مرحلة الاطمئنان بأنَّهُ قادرٌ على مُشاطرةِ الآخرينَ، بالصوتِ والصورة، تجربته مُتجاوزًا خَجَلَهُ ومُخترقًا طبقاتٍ سميكةً من الصمت تراكمت في نفسهِ منذُ خروجهِ من السّجن.

أمّا الطبيبُ والخبيرة النفسيّة فعرضا لأنواعِ الصّدمات التي تتأتّى عن التعذيب الجسدي والتي تُترجِمُ عن نفسها من خلال مشاعرَ تتراوحُ بين الخَجَلِ والشعور بالإثمِ والعدوانيَّة والرغبة في الانتقامِ والاكتئاب والعجزِ عن التّركيز والقلقِ والميولِ الانتحاريَّة مع التأكيدِ على أن هذهِ العوارضَ لا تقتصرُ على الذينَ يتعرّضونَ للتعذيبِ بِلْ تطالُ أيضًا، ولو بدرجاتٍ أقَلْ، المدنيّينَ الذين يُكْتَبُ عليهم أن يعيشوا حروبًا ونزاعات.

على المستوى العلاجيِّ، ركّز المُتحدّثان على أهميّة شعورِ المُعالج بـ«الأمان» علمًا أن هذا الشعور ليس مسألةً فرديَّة فحسب، بل مسألة عامّة ومن هنا يأتي الارتباطُ الوثيق بين مفهوم «البَلْسَمة» ومفهومِ «العدالة الانتقاليّة»، فاستمرار النزاع يُخفّض فُرَصَ المُعالجة في النجاحِ والعَكْسُ صحيح، ولا سيّما أنَّ تأثيراتِ أي نزاع لا تَعفُّ عن أحد مِمّن يعيشونَ هذا النزاع ــ بمن في ذلك المُعالجون أنفسهم!

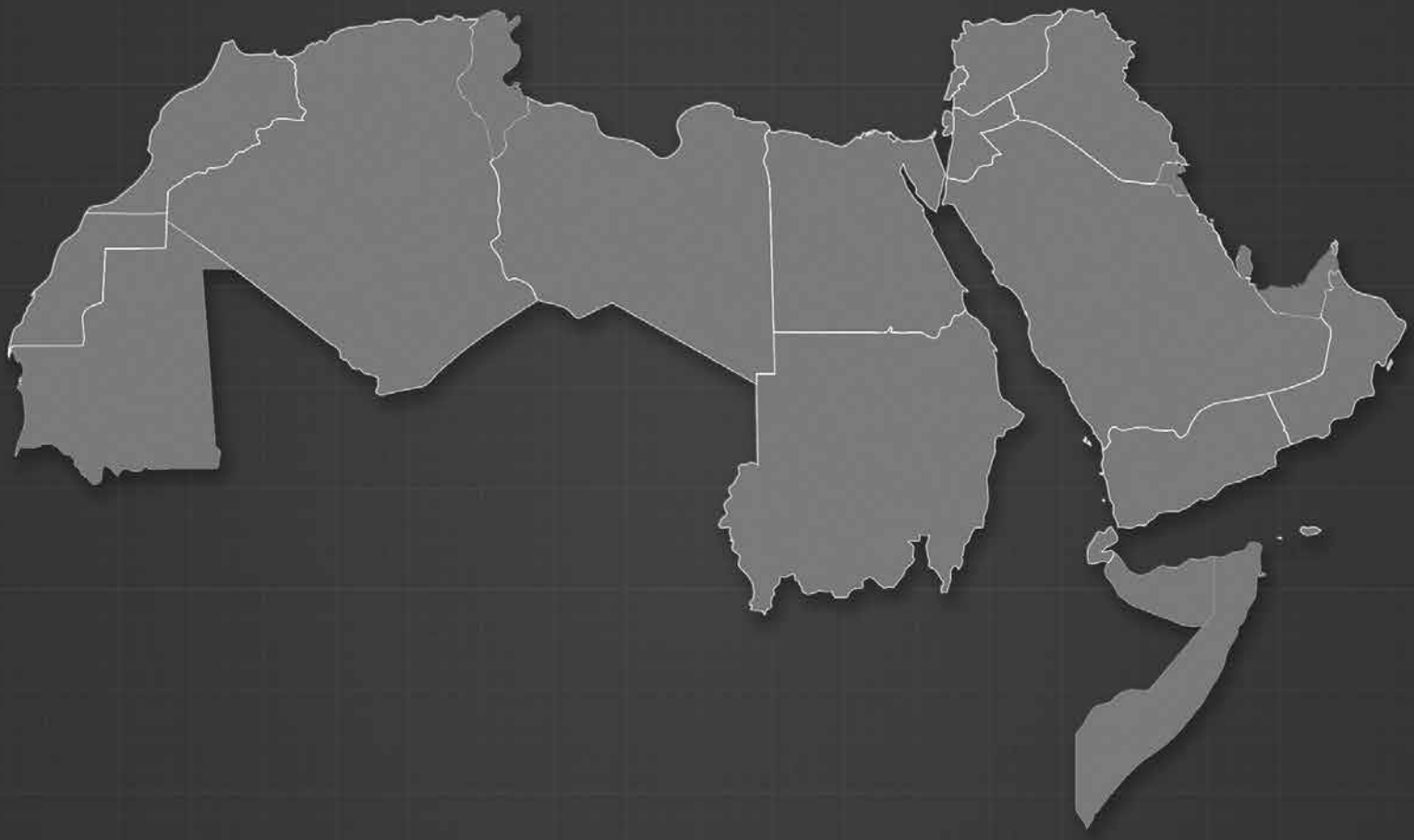

على سبيل الختام

مداخل إلى حوارات تالية

صفحة بيضاء في الأصل

على هذه المحاور الأربعة التي استعرضنا في ما تقدم بعض ما تناولته من مواضيع توزّعت أعمال المؤتمر التي اختتمت بجلسَتَيْن اثنَتَيْن، خُصِّصَت الأولى منهما لتقييم المؤتمر واستخلاص ما يمكن من عِبَرٍ ودروس يُستفاد منها بمناسبة لقاءات تالية، وثانية أكثر نظريَّة حاولت أنْ تُوْجِزَ أبرز العناوين التي تمخضت عنها النقاشـات والتي تستحق العود عليها بمزيد من التفصيل.

أجمعت الملاحظات التي أُبْدِيَت خلال جلسة التقييم على امتداح المقاربة المقارنة التي اقترحها المؤتمر مع الملاحظة بأنَّ استيفاء النقاش حقه كان ليتطلب أنْ يدوم المؤتمر أكثر من يومَيْن اثنين. أمّا جلسة التقييم النظري فخلصت إلى تمييز خمس مسائل انعقد ما يُشْبِهُ الإجماع أيضًا على ضرورة، بل على إلحاح المضي قدمًا في البحث والنقاش فيها، وهذه الخمس مسائل هي:

• هل تختلف إشكاليّات الشَّرْق الأوسط/ شمال إفريقيا ذات الصلة بالتحوّل السياسيِّ عن إشكاليّات التحوَّل السياسي عمومًا؟

• هل يجب النظر إلى دور الإسلام في هذا التحوّل على أنه جزء من خصوصيَّة مُفْتَرَضَة أم يجب النظر إليه بوصفه عاملًا دينيًّا مُجَرّدًا؟

• هل من سبيل إلى توسيعِ دائرة المعنيين بسؤال التَّحَوّل ومرادفاته، وإلى إشراكِ المزيد من الناس على امتداد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الجهود الرامية إلى توثيق الانتهاكات وتدوين الذاكرة، وإشراكهم استطرادًا في المسارات الانتقاليَّة بما فيها مسارات العدالة الانتقاليَّة؟

• هل من سبيل آخر سوى العدالة الانتقاليَّة لوقف النزاعات القائمة إذا بدا أن هذه العدالة تزيد من تضعضع التَّماسك الوطني في بلد ما؟

• هل تُقَرِّب المسارات الانتقاليَّة المختلفة التي تشهدها بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بين هذه البلدان أم تُباعد بينها؟

• هل يمكن للعدالة الانتقاليّة أنْ تكونَ أجندةً سياسيّة بِحَدِّ ذاتها؟

صفحة بيضاء في الأصل

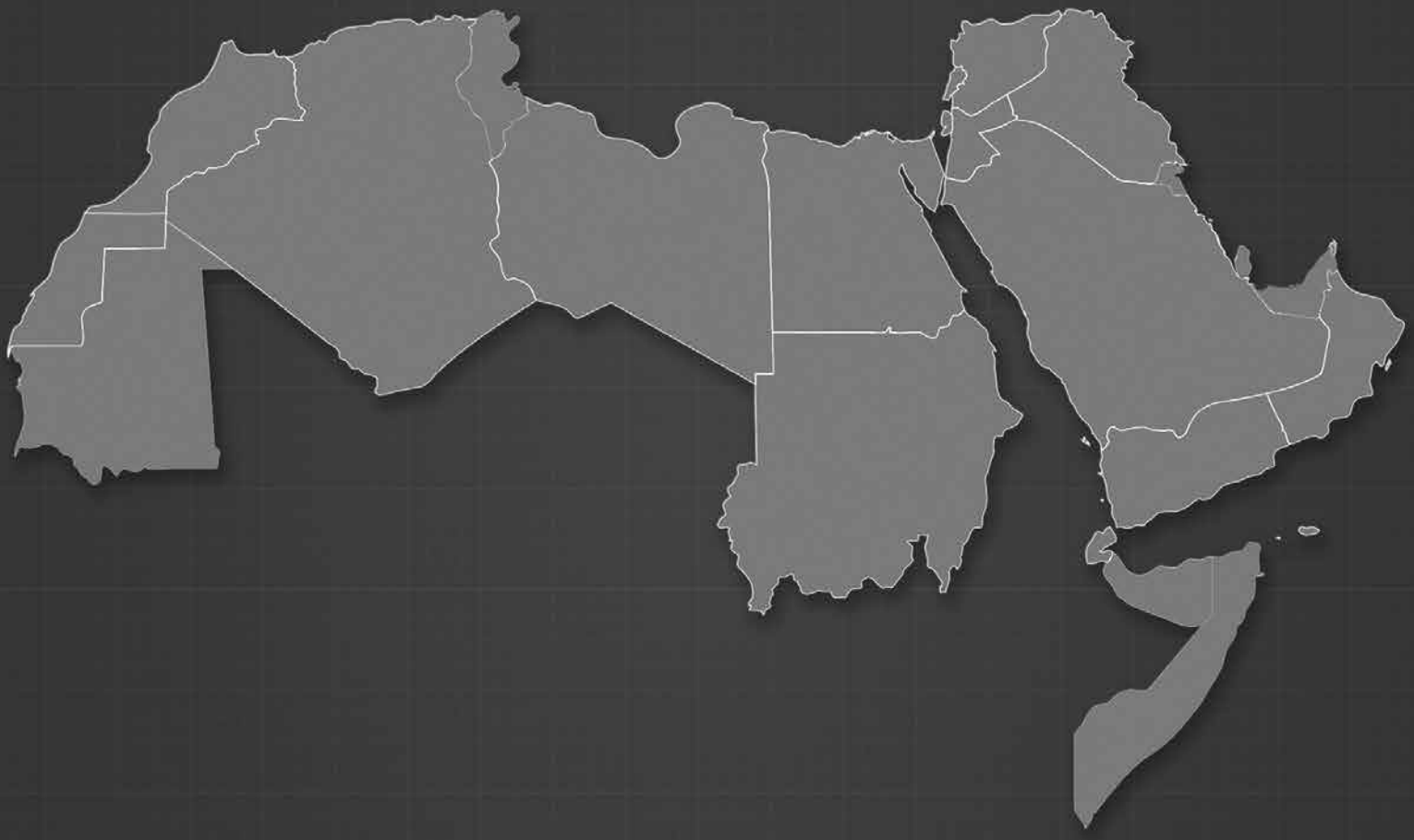

لكلّ زمان دُوَل
في صور

صفحة بيضاء في الأصل

FRIEDRICH
EBERT
STIFTUNG

Mousaa – 15 Years in Syrian Prisons

FRIEDRICH
EBERT
STIFTUNG

Ten years experiences in treating survivors of
human rights violations in Kurdistan / Iraq